

Distr: General
28 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

استعراض عام لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في
مجالى الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو
الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع
ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل في ضوء النظام
الاقتصادي العالمي الجديد

تقرير الأمين العام

موجز

على مدى العقود القليلة الماضية، خضع المشهد الاقتصادي العالمي لتغيرات كبيرة،
حيث زادت باطراد حصة البلدان النامية في الناتج العالمي. غير أن الاقتصاد العالمي، خاصة
في ما يتعلق بالبلدان النامية، ما زال يواجه عددا من التحديات من أجل تحقيق نمو عادل
وشامل ومستدام في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وأهم من ذلك، من أجل ضمان التنمية
المستدامة على الصعيد العالمي.

فبعد مرور ست سنوات على بدء الأزمة المالية العالمية، لم ينتعش الاقتصاد العالمي
بشكل تام، خاصة في ما يتعلق بالعمالة. ومن الضروري تنسيق السياسات الدولية من أجل

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220814 210814 14-58424 (A)



دعم الطلب والناتج وفرص العمل؛ وتخفيف الآثار غير المباشرة السلبية الناتجة عن السياسات الدولية؛ والمضي قدماً بإصلاح النظام المالي الدولي.

وقد تحقق بعض التقارب في متوسط دخل الفرد بين البلدان، ولكن التفاوتات ما زالت قائمة إلى حد كبير في العالم من حيث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشكل سياسات إعادة التوزيع القطرية أدوات مفيدة في الحد من تفاوت الدخل. ومن المهم من منظور التفاوت على الصعيد العالمي ضمان استفادة البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً استفادة كاملة من التعاون الدولي في مجال الضرائب. وقد ثبت أن العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق يشكلان سبيلاً فعالاً نحو تحقيق النمو العادل والشامل.

وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية ترمي إلى تحقيق التطلعات المشروعة نحو المزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ونمو قوي وعمالة قوية، مع حماية البيئة في الوقت نفسه.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في إدارة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، والحد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان. وتؤدي المنظمة دوراً رائداً في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، وستضطلع أيضاً بدور ريادي في تعزيز خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

أولا - مقدمة

١ - كان الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، على النحو الوارد في القرار ٣٢٠١ (د-٦)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة المعقودة في عام ١٩٧٤، دعوة إلى تحمل المسؤولية المشتركة والمتمايزة عن التنمية المنصفة للجميع. ففي هذا القرار، دعت الجمعية العامة إلى إقامة نظام اقتصادي "من شأنه تصحيح الفروق ومعالجة المظالم القائمة، وإتاحة رأب الشقة المتسعة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكفالة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المطرد التسارع والسلم والعدل للأجيال الحاضرة والمقبلة". وفي برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار ٣٢٠٢ (د-٦))، دعت الجمعية العامة إلى تساوي الدول في السيادة، وفي الوقت ذاته معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية وغير تبادلية، واعتماد تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا كلما كان ذلك ممكنا.

٢ - ويقدم هذا التقرير عملا بقراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) بغية تقديم استعراض عام لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل.

٣ - وفي الفرع الثاني، يعرض التقرير آخر التطورات في ما يتعلق بالتحديات المتصلة بالسياسات العامة في البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجه البلدان النامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ويحلل أحدث اتجاهات النمو وسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، فضلا عن تدفقات التجارة الدولية، وأسعار السلع الأساسية، والتطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية، وتدابير السياسات العامة المتخذة من أجل مواجهة تقلبات تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وإدخال إصلاحات على النظم المالية الدولية والمحلية.

٤ - وفي الفرع الثالث، يركز التقرير على السياسات الرامية إلى تعزيز النمو العادل والشامل والمطرد. ويحذر التقرير من ارتفاع مستويات التفاوت على الصعيد العالمي ويناقش مختلف التدابير الكفيلة بالحد من هذا التفاوت بين البلدان وداخل البلدان على حد سواء. ويحلل التقرير أيضا الصلة بين تفاوت الدخل والنمو الاقتصادي، ويناقش خيارات السياسات العامة في ما يتعلق بالحد من التفاوت، بما في ذلك تدابير إعادة التوزيع، وبرامج الحماية الاجتماعية، والتعاون الدولي في مجال الضرائب. ويؤكد أهمية العمالة والعمل اللائق في تعزيز النمو الشامل.

- ٥ - ويناقش الفرع الرابع من التقرير التحديات المطروحة في ما يتعلق بضمان التنمية المستدامة.
- ٦ - ويختتم التقرير بمناقشة الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إدارة التنمية المستدامة الشاملة لصالح الجميع.

ثانيا - مجابهة التحديات التي تواجهها البلدان النامية في البيئة الاقتصادية الدولية

ألف - سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تعزيز انتعاش الناتج وفرص العمل

٧ - خلال العقود القليلة الماضية، حققت البلدان النامية نمواً أسرع مقارنة بالاقتصادات المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، زادت باطراد حصة البلدان النامية من الناتج العالمي من حوالي ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٣ (من حيث تعادل القوة الشرائية)^(١). وقد استمر هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية، إذ يعود إلى البلدان النامية معظم النمو العالمي الذي تحقق منذ الأزمة المالية العالمية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، ساهمت البلدان النامية بنسبة ٥٥ في المائة في النمو العالمي، بل إن هذه المساهمة كانت أعلى في عام ٢٠١٣، مما يعكس إلى حد ما تحقيق نمو قوي نسبياً في البلدان النامية ويعزى ذلك أيضاً جزئياً إلى أوجه الضعف المستمرة وتدني النمو في الاقتصادات المتقدمة.

٨ - وبعد مرور ست سنوات على بدء الأزمة المالية العالمية، لم ينتعش الاقتصاد العالمي بعد بالكامل لتفعيل ما لديه من قدرات كامنة، ولا سيما إذا قيس بمؤشرات العمالة، إذ ما زال العديد من البلدان يواجه ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة. وبلغ متوسط نمو الناتج العالمي الإجمالي ٢,٤ في المائة فقط في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهي نسبة تقل بكثير عن نسبة ٤ في المائة المسجلة في السنوات السابقة للأزمة المالية. ووفقاً لما جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٤ (E/2014/70)، من المتوقع أن يتعزز النمو العالمي ليصل إلى ٢,٨ في المائة و ٣,٢ في المائة، على التوالي، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٩ - ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة بنحو نقطة مئوية واحدة عن السنتين

(١) *World Economic Situation and Prospects 2014*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.C.2)؛ و "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٤" (E/2014/70).

السابقتين. غير أنه، بعد أن ظلت هذه الاقتصادات تتخبط لعدة سنوات في أعقاب الأزمة المالية، معدلات النمو المتوقعة هذه غير كافية لتعويض النواتج وفرص العمل الضائعة في معظم تلك الاقتصادات. فهي لا تزال تواجه عددا من التحديات، بما في ذلك أوجه الهشاشة المتبقية في منطقة اليورو، وارتفاع معدلات البطالة في بعض هذه الاقتصادات وعدم قدرتها على تحمل نفقات المالية العامة لأمد أطول.

١٠ - وشهد معظم البلدان النامية انتعاشا قويا من الصدمة الأولية الناجمة عن الأزمة المالية، لكنها تعاني من ضعف زخم نموها لا سيما منذ منتصف عام ٢٠١١. وانخفض متوسط النمو في البلدان النامية من ٧,٧ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ٤,٦ في المائة عام ٢٠١٣. ويبلغ معدل النمو المتوقعين للبلدان النامية ٤,٧ و ٥,١ في المائة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي، وبذلك ستواصل هذه البلدان الإسهام بنسبة كبيرة في النمو على الصعيد العالمي. غير أن مسار النمو هذا أقل بنقطتين مئويتين عما سجلته البلدان النامية خلال عدد من السنوات قبل وقوع الأزمة المالية العالمية. وعلى نحو ما أثبتته الاضطرابات المالية الأخيرة اللذان وقعا في منتصف عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، ما يتأثر به عدد من البلدان النامية لا يقتصر على التداعيات الدولية الناجمة عن التعديلات التي تدخلها البلدان الرئيسية المتقدمة النمو على السياسات النقدية، بل يشمل أيضا عددا كبيرا إلى حد ما من الصعوبات الخاصة بكل بلد، بما في ذلك الاختلالات الهيكلية، واختناقات الهياكل الأساسية، وزيادة المخاطر المالية، وعدم اتساق إدارة الاقتصاد الكلي، والتوترات السياسية.

١١ - ولا تتمتع سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي بما يكفي من القوة لدعم انتعاش عالمي قوي ومطرد ومتوازن من الأزمة المالية. وعلى الرغم من بطء الانتعاش، اعتمد معظم الاقتصادات المتقدمة النمو برامج للتخفيف المالي في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك تخفيض الإنفاق العام، وهو ما تسبب إلى حد كبير في تفاقم الصعوبات التي تصادف في تحقيق الانتعاش. وفي الوقت نفسه، اتخذت المصارف المركزية في البلدان المتقدمة النمو تدابير في مجال السياسات النقدية، بما في ذلك تخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى الصفر أو القيام بعمليات شراء للأصول على نطاق كبير، أو التيسير الكمي. وفي الواقع يساهم التيسير الكمي بشكل إيجابي في تحقيق استقرار الأسواق المالية، وتدعيم المصارف التجارية، وإلى حد ما، في دعم الانتعاش الاقتصادي؛ غير أن التيسير الكمي أسفر أيضا عن آثار غير مباشرة كبيرة على البلدان النامية، من حيث زيادة تقلبات تدفقات رؤوس الأموال، وأسعار الصرف، وأسعار السلع الأساسية، ومعدلات التضخم بالنسبة لهذه البلدان.

١٢ - وتواجه سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية تحديات تتمثل في تعزيز النمو المحلي والحد من سرعة التأثير بالعوامل الخارجية. ورغم ضرورة تكييف السياسات الاقتصادية مع الظروف القطرية الخاصة، لدى معظم البلدان النامية احتياجات مشتركة تتمثل في زيادة الاستثمار، ولا سيما في ما يتعلق بالبنى التحتية والتنمية المستدامة، وتعزيز تعبئة الموارد على الصعيد المحلي.

١٣ - وعلى الصعيد العالمي، أصبحت الحاجة إلى تنسيق السياسات الدولية بمزيد من الفعالية ضرورة حتمية في ظل الانتعاش الهش الذي يشهده الاقتصاد العالمي ومختلف مخاطر الهبوط، من قبيل تدفقات رؤوس الأموال الخارجة التي تزعزع الاستقرار وتقلبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة. وبصفة خاصة، ينبغي أن يظل دعم الناتج وتوفير فرص العمل أولوية عليا في ما يتعلق بتعزيز تنسيق السياسات. ومن الضروري زيادة تنسيق السياسات الدولية من أجل التخفيف من الآثار السلبية الدولية غير المباشرة الناتجة عن التعديلات التي تُدخل على السياسات في البلدان المتقدمة الرئيسية.

باء - تعزيز التجارة الدولية ونظام تجاري من أجل التنمية

١٤ - شكلت التجارة محركاً مهماً للنمو في العديد من البلدان النامية على مدى العقود القليلة الماضية. وفي الآونة الأخيرة، نمت التجارة العالمية بوتيرة بطيئة. ويمكن أن يعزى هذا إلى حد كبير إلى ضعف الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة النمو. واعتدال النمو في الاقتصادات الناشئة الكبيرة، بما في ذلك الصين، أدى دوراً أيضاً في ذلك، لا سيما منذ منتصف عام ٢٠١١.

١٥ - وقبل الأزمة المالية، كانت التجارة العالمية تميل إلى النمو بمعدل يقارب ضعف معدل الناتج العالمي، ولكن في السنوات القليلة الماضية نمت التجارة بوتيرة تكاد تكون مماثلة لوتيرة نمو الناتج من حيث البطء. ومن حيث القيمة، ما زالت أكبر نسبة من التجارة العالمية تجري بين أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا، ولكن نصيباً متزايداً من التجارة العالمية يجري أيضاً فيما بين البلدان النامية. فقد زادت التجارة فيما بين بلدان الجنوب من حوالي خمس التجارة العالمية إلى حوالي ربعها على مدى العقد الماضي، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. وفي أثناء حدوث ذلك، وقع تحول بطيء مُناظر لذلك في العناصر المكونة لصادرات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، حيث انتقلت البلدان المتقدمة تدريجياً نحو زيادة صادرات الخدمات (إلى كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى) وزادت حصة البلدان النامية من حيث صادرات السلع.

١٦ - وتحققت نسبة مثوية كبيرة من النمو في التجارة فيما بين بلدان الجنوب بفضل التجارة في معدات الاتصالات، والوقود وغير ذلك من السلع الأساسية^(٢)، وزاد من قيمة هذين العنصرين الأخيرين اجتماع ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب. وقد حدثت الزيادة في تجارة معدات الاتصالات في سياق انتقال الإنتاج من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية لأن هذه الأخيرة أصبحت أكثر اندماجا في سلاسل القيمة العالمية. وفي إطار هذا التحول، من المتوقع أن تتواصل الزيادة العامة في التجارة في المهام^(٣)، التي يساهم العديد من البلدان من خلالها بمدخلات مختلفة وبعمليات إنتاج معينة في سلاسل القيمة العالمية أكثر من المساهمة في منتجات نهائية.

١٧ - وقد أحدثت الأزمة المالية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والكساد الذي أعقبها تقلبات هائلة للغاية في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وأدى ذلك بدوره إلى عدم استقرار كبير في الإيرادات المتأتية من الصادرات وإيرادات الحكومات في العديد من البلدان النامية التي تعتمد بصورة كبيرة على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها. وبدأت أسعار السلع الأساسية الأولية تنحدر إلى الانخفاض في السنوات القليلة الماضية بسبب انخفاض الطلب العالمي، لكن حالياً ما زال معظم أسعار السلع الأساسية في مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة بالاتجاه الطويل الأجل المشهود على مدى عقود. وفي غضون ذلك، تبذل جهود كبيرة في عدد البلدان النامية لتحصيل مزيد من إيرادات السلع الأساسية، إما من خلال زيادة التجهيز محلياً، أو عن طريق التصنيع القائم على السلع الأساسية، أو بفرض رسوم أعلى على صادرات السلع الأساسية الخام. وحدثت أيضاً زيادات في معدلات العائدات وتغييرات في الطريقة التي يوزع بها ريع السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري وضع الأنظمة المناسبة للحد من التدهور البيئي بسبب الصناعات الاستخراجية والتشجيع على استخدام هذه الموارد على نحو مستدام وبكفاءة.

١٨ - وفي ما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، فقد توصل الأعضاء في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بالي في عام ٢٠١٣، إلى اتفاقات بشأن تيسير التجارة، والزراعة، ومجموعة من القرارات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، ونظام رصد بشأن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية. فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي الاتفاق المتعلق بتسهيل

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "Key trends in international merchandise trade"، متاح على العنوان التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20131_en.pdf.

(٣) Gene Grossman and Esteban Rossi-Hansberg، "Trade in tasks: a simple theory of offshoring"، متاح على العنوان التالي: www.nber.org/papers/w12721.

التجارة، استناداً إلى بعض الدراسات، إلى تقليل تكاليف الأعمال التجارية بما يعادل ١٥ في المائة من التكاليف الحالية وزيادة الصادرات العالمية بما يعادل تريليون دولار^(٤). وفي أفريقيا، يظهر تحليل شامل لتكاليف التجارة أن ارتفاع تكاليف المعاملات بصورة غير متناسبة قد لا يعيق التجارة الأفريقية مع باقي بلدان العالم فحسب، بل قد يؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً على التكامل الإقليمي، ولا سيما على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية^(٥). وأكدت من جديد أيضاً الاتفاقات المعتمدة في بالي على الأهداف الواردة في إعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥ المتمثلة في إتاحة وصول المنتجات المصدرة من أقل البلدان نمواً بلا رسوم جمركية وبلا نظام حصص، وشجعت بشكل خاص أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو على تحسين القائمة الحالية من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص والتغطية القطرية. وتشير البحوث إلى أن تحقيق هدف الدوحة المتمثل في الإعفاء التام من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص يظل هدفاً قيماً بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وسبب ذلك أن استثناء عدد من المنتجات وإن قل نسبياً له تأثير في ما يتعلق بصادرات أقل البلدان نمواً، وذلك بسبب تركيز فرادى أقل البلدان نمواً على مجموعة محدودة من المنتجات.

١٩ - وتشمل الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في بالي مجموعة فرعية محدودة من المسائل المتعلقة بجولة الدوحة وأقلها إثارة للجدل. وطُلب من وزراء دول منظمة التجارة العالمية أن يُعدوا، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، برنامج عمل واضح المعالم لاختتام جولة الدوحة. وثمة إدراك بأن هناك مسائل شاقة لا تزال ماثلة، ولا سيما في ما يتعلق بالسلع الصناعية والخدمات والزراعة التي تعد بالغة الأهمية للكثير من البلدان النامية.

٢٠ - ومن الضروري أن تبذل البلدان المتقدمة النمو جهوداً لإزالة جميع أشكال الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية، والدعم المحلي المشوه للتجارة. وينبغي أيضاً للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من ما تقدمه من دعم لبناء القدرات في البلدان النامية. وينبغي أن يسعى أعضاء

(٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "The WTO Trade Facilitation Agreement: potential impact on trade costs" (باريس، ٢٠١٤).

(٥) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *Trade Facilitation from an African Perspective* (أديس أبابا، ٢٠١٣)؛ Giovanni Valensisi, Robert Tama Lisinge and Stephen Karingi, "Towards an assessment of the dividends and economic benefits of successfully implementing trade facilitation measures at the level of the African regional economic community", ورقة مقدمة في ندوة ما بعد بالي المعنية بتيسير التجارة لصالح أقل البلدان الأفريقية نمواً، موانزا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف الواردة في مجموعة تدابير بالي، ولا سيما في ما يتعلق بالزراعة، بغية التوصل إلى نتائج متوازنة لجولة الدوحة.

٢١ - وفي ما يتعلق بالاتفاقات التجارية الإقليمية، تلقت منظمة التجارة العالمية حوالي ٥٧٠ إخطاراً، كان ٣٧٩ منها ساري المفعول في عام ٢٠١٣. وغالباً ما تضم المفاوضات على الاتفاقات التجارية الإقليمية الحالية أطرافاً متعددة و/أو أطرافاً لها حصص كبرى في التجارة العالمية؛ وهي تهدف إلى إدماج المعايير العليا من خلال أحكام "الاتفاق المعزز لإطار منظمة التجارة العالمية" أو "الاتفاق الإضافي لإطار منظمة التجارة العالمية". ويعتبر العديد من البلدان النامية المشاركة بالاتفاقات التجارية الإقليمية أمراً وسيلة لإغلاق سبل الوصول إلى أسواقها الرئيسية. إلا أنه ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية قلل من الشفافية والاتساق في النظام التجاري العالمي وزاد من تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية، لا سيما بالنسبة للسلطات الجمركية في البلدان النامية والشركات الأقل قدرة على التعامل مع قواعد المنشأ المتعددة والمعقدة. ومع أن الاتفاقات التجارية الإقليمية تمكن البلدان النامية من استيراد هياكل تنظيمية دولية مختبرة مسبقاً وتمثل أفضل الممارسات، ويحتمل أن تقلل من التكاليف، فإن الحقيقة المتمثلة في كون التفاوض عليها كثيراً ما يجري في ظل عدم تماثل القوة الموضوعية قد يؤدي إلى خضوع البلدان النامية لضغوط كي تعتمد قواعد موحدة غير ملائمة لمستواها الإنمائي وإلى لجوء الاقتصادات المتقدمة النمو إلى استخدام معايير من أجل إغلاق الأسواق أمام البلدان الفقيرة.

جيم - تعزيز التمويل الدولي من أجل التنمية

٢٢ - إن اجتذاب استثمار مستقر وطويل الأجل من القطاع الخاص في القطاعات المعززة للتنمية، وقطاعي الموارد البشرية والهياكل الأساسية أمر مهم بالنسبة للبلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. بيد أن نسبة كبيرة من تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية لا تزال قصيرة الأجل وشديدة التقلب.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٣، تشير التقديرات إلى زيادة صافي التدفقات الدولية الخاصة إلى البلدان النامية لتبلغ ٢٨٤ بليون دولار، بعد أن بلغت ١٣٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢. بيد أن مجموع تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود ما زال أدنى بكثير من مبلغ ٤٣٩ بليون دولار الذي سُجل في عام ٢٠١٠. وتُظهر أنواع مختلفة من تدفقات رؤوس الأموال سلوكاً غير متجانس، إذ تقودها قوى كامنة متنوعة. ففي عام ٢٠١٣، تعرضت تدفقات حافطات الأوراق المالية الصافية إلى البلدان النامية إلى انخفاض حاد صاحبته تقلبات شديدة، في خضم تغيير التوقعات المتعلقة بتخفيض برنامج شراء الأصول على نطاق واسع من

جانب مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة. وحدث شيء من الانتعاش في الإقراض المصرفي العابر للحدود إلى البلدان النامية، مع أن ذلك لا يزال ضعيفاً، لأن المصارف في منطقة اليورو لا تزال تواجه ضغوطاً متصلة بخفض نسبة الديون. ومن ناحية أخرى، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر قوياً ومستقراً نسبياً^(٦).

٢٤ - وأحدثت التقلبات الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال تحديات هائلة في ما يتعلق بالسياسات في البلدان النامية خلال السنوات الماضية، وكانت كثيراً ما تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي الحالي والحد من حيز السياسات المحلية. واستجابة لذلك، نفذ أو عدل العديد من البلدان النامية تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال في محاولة لتحقيق الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي. وفي تحول جوهري من جانب صندوق النقد الدولي عن موقفه السابق، أيد الصندوق استخدام ضوابط مباشرة لرؤوس الأموال في ظل ظروف محددة، كما هو الحال مثلاً، عندما يهدد ارتفاع التدفقات الوافدة الاستقرار المالي. وعلى الرغم من عدم وجود دليل قاطع على فعالية هذه التدابير، تشير عدة دراسات أجريت مؤخراً إلى أن إدارة تدفقات رأس المال، ولا سيما الأدوات التحوطية الكلية، قد تقلل من اتخاذ تدابير معينة متصلة بالضعف المالي، من قبيل الرفع المالي للمصارف ونمو الائتمانات الخاصة. وبما أنه لا يوجد حل واحد يصلح للجميع، ينبغي أن تُراعى في تصميم السياسات التحوطية الكلية والضوابط المباشرة لرؤوس الأموال ظروف البلد المعني. وبالإضافة إلى إدارة تدفقات رؤوس الأموال للحد من التقلبات، ينبغي لصانعي السياسات في البلدان النامية أن يقدموا أيضاً حوافز أقوى على استثمار مباشر أطول أجلاً وأكثر استقراراً.

٢٥ - ومقارنة بتدفقات رأس المال من القطاع الخاص، بلغت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية رقماً قياسياً هو ١٣٥ بليون دولار في عام ٢٠١٣، بعد سنتين سابقتين متتاليتين من الانخفاض. ويمثل مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٣ ما نسبته ٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية، وهو تحسن هامشي في سياق الوفاء بهدف الأمم المتحدة المتمثل في إنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة. وزادت المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣، مقارنة بالعام السابق. إلا أن عدداً من الشواغل لا يزال قائماً، إذ لا تزال المعونة تتركز بصورة كبيرة على البلدان الـ ٢٠ الأكثر استفادة؛ وانخفضت المعونة الثنائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب

(٦) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *World Investment Report 2014* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.1).

الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٣؛ ولا تزال حافظات المعونة المخصصة للبلدان النامية غير الساحلية في حالة ركود منذ عام ٢٠١٠؛ وانخفضت حافظات المعونة المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية للمرة الثانية على التوالي في عام ٢٠١٢؛ ولا تشير خطط الإنفاق المستقبلي للجهات المانحة الرئيسية إلى نمو كبير في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على المدى المتوسط. وينبغي للحكومات المانحة التعجيل ببذل جهودها لتحقيق هدف الأمم المتحدة في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٦ - وانخفضت الديون الخارجية للبلدان النامية إلى ٢٢,٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي المشترك في عام ٢٠١٣، بأكثر من عشر نقاط مئوية خلال العقد الماضي. غير أن مستويات الديون القصيرة الأجل، وأعباء خدمة الديون لا تزال في ارتفاع، مما يشير إلى تزايد الضعف في المدى القصير وفي الوقت نفسه اتساع نطاق العجز المالي. وتواجه الدول الصغيرة تحديات كبيرة في ما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، وتتطلب جهوداً خاصة بكل بلد لمعالجتها. ففي عام ٢٠١٣، بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصغيرة ١٠٧,٧ في المائة مقارنة بنسبة ٢٦,٤ في المائة في ما يتعلق بالبلدان النامية ككل. وأدى التخفيف من عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون إلى تخفيف أعباء الديون في البلدان المتلقية للمساعدة، وساعد على زيادة الإنفاق للحد من الفقر. وتوشك مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الانتهاء، لكن العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقترب مرة أخرى من مستويات متوسطة أو عالية من حيث ضائقة الديون. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعزز منهجية تحليل القدرة على تحمل الديون، مع مراعاة خيارات التمويل المتاحة وأوضاع البلدان النامية، وأن تضمن التخفيف في الوقت المناسب وبشكل منصف من عبء الديون على البلدان النامية المثقلة بالديون بشكل كبير.

٢٧ - وأظهرت الأزمة المالية العالمية أوجه قصور في النظم المالية الدولية والمحلية على حد سواء. ومنذ حدوث الأزمة، أدرج في جداول أعمال السياسات الوطنية والدولية إصلاح تنظيمي سعياً إلى نظام مالي أكثر استقراراً (كما في ذلك جداول أعمال مجموعة العشرين، ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية). غير أن التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات في القطاع المالي بطيء بشكل عام. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل، مثل المقاومة الشديدة التي يبديها القطاع المالي، ومحدودية القدرات الوطنية وإحجام السلطات الوطنية عن اعتماد أنظمة قد تضر بالشركات المحلية. ومن الضروري تنفيذ الإصلاحات المالية بسرعة وباتساق، وتعزيز التعاون التنظيمي الدولي. وينبغي أيضاً منح الأولوية لتنفيذ

الحصص التي حددها صندوق النقد الدولي وللإصلاحات المتصلة بالحوكمة المتفق عليها في عام ٢٠١٠.

٢٨ - وواصلت الاختلالات العالمية، أي اختلالات الحسابات الجارية على نطاق الاقتصادات الرئيسية، تراجعها في السنوات القليلة الماضية مسجلة أدنى مستوى وصلت إليه مقارنة بالنتائج الإجمالي العالمي على مدى عقد من الزمن، ومن المتوقع أن تظل في مستوى غير خطر في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ومع أن الولايات المتحدة لم تنزل أكبر الاقتصادات التي تعاني من عجز، فإنه من المتوقع أن يصل عجزها الخارجي إلى حوالي ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، ليسجل بذلك انخفاضاً كبيراً من الذروة التي بلغها في عام ٢٠٠٦ وهي ٦ في المائة. ومن ناحية أخرى، انخفض تبعاً لذلك إجمالي الفائض الخارجي للصين واليابان ومجموعة من البلدان المصدرة للوقود. ومن المتوقع أن تسجل الصين، على سبيل المثال، فائضاً تزيد نسبته قليلاً عن ٢ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو انخفاض حاد من نسبة مرتفعة بلغت ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن ينخفض فائض اليابان إلى أقل من ١ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، زاد فائض منطقة اليورو ككل إلى حوالي ٢,٩ في المائة، إذ حققت ألمانيا فائضاً قدره ٧ في المائة. ولا تزال هناك فوائض كبيرة في ما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي في بلدان مصدرة للنفط، حيث يبلغ معدلها نحو ١٦ في المائة في المملكة العربية السعودية، بل وسجلت معدلات تفوق ذلك في بعض البلدان المصدرة للنفط الأخرى. ومع أن تسوية بعض اختلالات الاقتصادات الرئيسية تعكس بعض التحسن في الهيكل المحلي غير المتوازن لهذه الاقتصادات، فإن الجوانب الأخرى للتسوية تعكس تعديلاً دورياً يتمثل في تقلص الطلب الخارجي من البلدان التي لديها عجز لا في تعزُّز الطلب الخارجي من البلدان التي لديها فائض.

ثالثاً - تعزيز النمو الاقتصادي العادل والشامل والمطرود

ألف - الحد من التفاوت

٢٩ - كان الحد من التفاوت في صميم الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في عام ١٩٧٤. ورغم وجود بعض التقارب في نصيب الفرد من الدخل على نطاق البلدان، لا تزال ثمة تفاوتات كبيرة في العالم ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية^(٧)، من قبيل الثروة والتعليم والصحة والتغذية وفرص الحصول على الطاقة والموارد الطبيعية.

(٧) Report on the World Social Situation 2013: Inequality Matters (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.IV.2).

٣٠ - وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان نحو ٧٣ في المائة من سكان العالم يعيشون في سياق محلي يتزايد فيه التفاوت في الدخل. وكانت أمريكا اللاتينية المنطقة الوحيدة التي سُجل فيها انخفاض كبير في مستويات التفاوت في الدخل وجرى توثيقه منذ عام ٢٠٠٠، وإن كانت المنطقة ما زالت تشهد تفاوتاً كبيراً في الدخل.

٣١ - ويؤدي وجود قدر كبير من التفاوتات إلى زيادة صعوبة تحقيق نمو اقتصادي مطرد. وتبين الدراسات التجريبية التي أجراها صندوق النقد الدولي مؤخراً أن البلدان التي لديها تفاوت كبير في الدخل تكون أكثر عرضة لدورات نمو أقصر، ويكون ذلك مدفوعاً في بعض الحالات بالاستهلاك الممول بشكل مفرط من الديون وأنماط الاستثمار التي أسهمت في عدم الاستقرار المالي والاقتصادي^(٨). وقد اتضح أيضاً أن تركيز الدخل والأصول المدرة للدخل يؤدي إلى تخصيص الموارد بشكل لا يرقى إلى الوضع الأمثل. وربما يعكس أيضاً اعتماد سلوك ناجح يسعى إلى الربح، وقد يُربط بحالات عدم الاستقرار الاجتماعي المقبلة التي تصد عن القيام باستثمارات منتجة. وعلاوة على ذلك، تشكل أوجه التفاوت الكبيرة في الدخل عقبة كبرى أمام الحد من الفقر.

٣٢ - ويؤدي وجود تفاوتات كبيرة أيضاً إلى إعاقة التنمية البشرية والاجتماعية. ويسفر التفاوت الكبير في الدخل بصورة عامة عن استثمارات أقل ولا ترقى إلى الحد الأمثل من القطاعين العام والخاص في الصحة والتعليم، مما يضعف تراكم رأس المال البشري، والتنمية الاقتصادية، والتماسك والاستقرار على الصعيد الاجتماعي، والحراك الاجتماعي (عبر الأجيال). ويؤثر ارتفاع مستويات التفاوت أيضاً على الشعور الشخصي للأفراد برفاههم وقيمتهم الذاتية.

٣٣ - وتفاوت الدخل الآخذ في الارتفاع مدفوع بمختلف العوامل المحلية وبديناميات واسعة النطاق متصلة بالعولمة. فعلى سبيل المثال، أدى إدماج البلدان النامية في التجارة العالمية والأسواق المالية العالمية إلى تعزيز النمو الاقتصادي بطريقة ربما عززت أيضاً أوجه التفاوت في الدخل، إذ لم تتمكن الأجور من اللحاق بالمكاسب السريعة في الإنتاجية في سياق تزايد المنافسة في سوق العمل على نطاق البلدان، وزاد التفاوت في الدخل أيضاً بين العمال لأن التقدم التكنولوجي أدى إلى زيادة أجور العمال ذوي المهارات العالية مقارنة بالعمال ذوي المهارات المنخفضة.

(٨) انظر www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf.

٣٤ - وسياسات إعادة التوزيع من الأدوات المفيدة للحد من التفاوت في الدخل. فهذه السياسات يمكن أن تكون أيضا عاملا أساسيا في تعزيز التنمية المستدامة، مثلا من خلال فرض الضرائب على العوامل الخارجية السلبية الناشئة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، أو تقديم حوافز على الاستثمار الإنتاجي أو الاستقرار المالي أو الاستدامة البيئية.

٣٥ - وينشأ أثر كبير في البلدان المتقدمة النمو بفعل إعادة التوزيع عن طريق الضرائب المباشرة والتحويلات. ففي غرب أوروبا، على سبيل المثال، تؤدي الضرائب المباشرة والتحويلات وحدها إلى تقليل التفاوتات في الدخل بنحو خمس عشرة نقطة من نقاط معامل جيني، بينما لا تؤدي نفس التدابير إلى تقليص التفاوتات في الدخل إلا بحوالي ٣ من نقاط معامل جيني في البلدان النامية. وعلى النقيض من ذلك، في البلدان النامية، كثيرا ما تؤدي غلبة الهياكل الاقتصادية الريفية وغير الرسمية إلى عرقلة إدارة الضرائب بفعالية.

٣٦ - وبوجه عام، يؤدي ضعف تعبئة الإيرادات العامة إلى الضغط على مجموعة برامج الحماية الاجتماعية في الكثير من البلدان النامية. فمنذ عام ٢٠٠٠، شهدت أمريكا اللاتينية انتقالا تدريجيا نحو نهج للإنفاق الاجتماعي يقوم بشكل أكبر على الحقوق، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. وقد أسفر هذا المبدأ عن عدد من المبادرات الجديدة، مثل تقديم بدل إعالة أطفال شامل في الأرجنتين، ومعاش تقاعدي شامل للشيخوخة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ومعاش تقاعدي للشيخوخة، واستحقاقات عن العجز والمرض والأمومة في البرازيل. وبموازاة لذلك، جرى استحداث صكوك رئيسية للسياسات الاجتماعية من أجل التخفيف من حدة الفقر وإعادة التوزيع، بما في ذلك التحويلات النقدية المشروطة، في عدد من البلدان. وعلى ما يبدو أن النفقات غير القائمة على الاشتراكات في ما يتعلق المساعدة الاجتماعية عموما، وفي ما يتعلق بالتحويلات النقدية المشروطة بوجه خاص، فعالة للغاية في حماية أفقر فئات المجتمع، مما يجعل الآثار العامة الناشئة عن سياسات إعادة التوزيع تُثمر مزيدا من التقدم. وأدى اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٩ لمبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية إلى الترويج لأهمية تعزيز الحماية الاجتماعية في البلدان النامية.

٣٧ - وتفرض حركة تدفقات رأس المال على الصعيد الدولي قيودا هامة على آليات إعادة التوزيع الوطنية عن طريق إعاقه فرض الضرائب على الإيرادات الرأسمالية، وتقييد كل من الموارد العامة وتدرج الضرائب. ويشمل ما يمكن اتخاذه من تدابير للتعامل مع هذه المسألة، تخفيض الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب؛ وزيادة الشفافية في المعاملات المالية

الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالولايات القضائية التي تكفل السرية والتلاعب في أسعار التحويل؛ وزيادة التعاون العالمي والإقليمي في المسائل الضريبية. والخطاب المتداول حالياً في مجال السياسات العامة الدولية يبحث أيضاً في نهج أخرى مثل الضرائب الموحدة وكذلك في كيفية ضمان تحسين تكييف النهج القائمة مع احتياجات البلدان النامية في الممارسة العملية.

٣٨ - ومن المهم بصفة خاصة، من منظور التفاوت على الصعيد العالمي، ضمان استفادة البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً استفادة كاملة من التقدم المحرز في التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وسيكون من المفيد أيضاً تحديد موارد إضافية لتحسين القدرات الإدارية في مجال الضرائب في البلدان المستفيدة. فهذا سيقفل من الاعتماد على المعونة في البلدان النامية.

باء - العمالة وتوفير العمل اللائق من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع

٣٩ - أثبتت برامج العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق أنها طريق هام وفعال جداً في السعي إلى تحقيق النمو العادل والمطرد والشامل للجميع. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، لا تزال حالة العمالة على الصعيد العالمي في وضع صعب، حيث إن الآثار الطويلة الأمد الناجمة عن الأزمة المالية لا تزال تلقي بثقلها على أسواق العمل في العديد من البلدان والمناطق. وكان هناك تقريباً ٢٠٢ مليون عاطل عن العمل في عام ٢٠١٣ في جميع أنحاء العالم، أي زيادة قدرها حوالي ٥ ملايين مقارنة بالعام السابق^(٩). ويشكل هذا مصدر قلق خاص بالنظر إلى أن مدى استجابة العمالة للنمو الاقتصادي لم تكن قوية منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، مما يعكس انخفاض قدرة الاقتصادات على توليد فرص العمل من أجل تحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي^(١٠).

٤٠ - وتحمل الشباب العبء الأكبر الناجم عن الآثار المترتبة على ضعف الانتعاش في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. فنصف شباب العالم ممن هم في القوة العاملة هم إما من الفقراء العاملين أو عاطلون عن العمل^(١١). ووصل المعدل العالمي للبطالة في صفوف الشباب إلى ١٣,١ في المائة، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف معدل بطالة البالغين. ونسبة الشباب إلى البالغين في معدلات البطالة مرتفعة بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك في أجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب

(٩) انظر منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends 2014. Risk of a Jobless Recovery?* (جنيف، ٢٠١٤).

(١٠) انظر البنك الدولي، *World Development Report 2013: Jobs* (واشنطن العاصمة، ٢٠١٣).

(١١) انظر منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends 2014. Risk of a Jobless Recovery?*

أوروبا. وفي الوقت نفسه، يواجه النساء معدلات بطالة تبلغ على الأقل ضعف معدلات البطالة لدى الرجال في عدد من البلدان، مع وجود تفاوت كبير في الأجور بين الجنسين.

٤١ - وزاد متوسط طول فترات البطالة بشكل كبير، وهو دليل آخر على ضعف القدرة على إيجاد فرص العمل. وفي الواقع، تضاعفت مدة البطالة مقارنة بما كان الحال عليه قبل الأزمة. وفي البلدان التي ظهرت فيها علامات مشجعة للانتعاش الاقتصادي، من قبيل الولايات المتحدة، ما زالت البطالة الطويلة الأجل تؤثر على أكثر من ٤٠ في المائة من جميع الباحثين عن العمل، مما يعني إمكانية تعرض سوق العمل لضرر دائم من جراء العمال المحبطين الذين ظلوا عاطلين عن العمل لفترات طويلة من الزمن.

٤٢ - وقد لا تكون البطالة سوى الجزء الظاهر، وما خفي كان أعظم، لا سيما في البلدان النامية التي تشكل العمالة الهشة فيها منذ زمن طويل أكثر أشكال العمالة شيوعاً^(١٢). وفي العديد من البلدان، اتسم نمو العمالة الذي حدث مؤخراً بطابع عرضي بشكل متزايد، واقتصر بالعقود غير الرسمية وظروف العمل غير الآمنة. ولا تزال العمالة غير الرسمية منتشرة على نطاق واسع، وإن كانت هناك تباينات إقليمية ملحوظة. وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة والتي تمر بمرحلة انتقالية، تشكل العمالة غير الرسمية ما يزيد على ٢٠ في المائة من مجموع العمالة. ورغم أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية أحرزت تقدماً في الحفاظ على معدلات العمالة غير الرسمية في مستوى أقل من ٥٠ في المائة، لا تزال البلدان ذات الدخل المنخفض في منطقة الأنديز وأمريكا الوسطى تشهد معدلات تبلغ ٧٠ في المائة أو أكثر. وفي آسيا، حوالي ٣ من كل ٥ أشخاص في القوة العاملة في المنطقة (١,١ بليون شخص) لا يزالون محصورين في وظائف هشة منخفضة الجودة^(١٣). ومعدلات العمالة الهشة أعلى بكثير في جنوب آسيا، حيث تبلغ ٧٧ في المائة، لا سيما في صفوف النساء.

٤٣ - وسياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى دعم إيجاد فرص العمل محدودة وغير منسقة حتى الآن. ومع أن السياسات النقدية التوسعية في الاقتصادات المتقدمة النمو أدت إلى تجنب حدوث انخفاضات أكبر في معدلات العمالة، فإن انخفاض أسعار الفائدة غير كافٍ للتحفيز على إيجاد فرص العمل. وعلاوة على ذلك، تحولت الأرباح المرتفعة المتأتية من الأعمال

(١٢) تنطوي فرص العمل الهشة عادة على العمل في ظروف غير رسمية مع محدودية الحماية القانونية ومحدودية إمكانية الحصول على الحقوق الأساسية في العمل.

(١٣) Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2013 year-end update. متاحة على العنوان التالي:

www.unescap.org/sites/default/files/yearend-update2013.pdf

التجارية في معظمها إلى زيادات في أرباح الأسهم المالية لصالح حملة الأسهم، وليس إلى زيادة في الاستثمارات المنتجة وفرص العمل.

٤٤ - ويبدل عدد من البلدان جهودا متضافرة من أجل معالجة المسائل المتعلقة بسوق العمل، من قبيل مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي على نحو مناسب مع الأوضاع المحلية، وتعزيز تدريب الشباب وغيرهم من الفئات المستبعدة من القوة العاملة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تقدم في الإنتاجية والابتكار. ومن المتوقع اتخاذ هذه التدابير من خلال إطار منسق ومتكامل للسياسات سيحقق التوازن بين الطلب والعرض في ما يتعلق بالعمالة، مع بذل جهود كافية لبناء نظم شاملة ومستدامة للحماية الاجتماعية. وسيشمل هذا أيضا التشجيع هيئة بيئة من شأنها أن تفضي إلى إيجاد فرص العمل مع إمكانية الحصول على التمويل، وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيكون من الضروري اتخاذ المزيد من الخطوات لتنشيط العمل من خلال التدريب على اكتساب المهارات ورفع مستواها من أجل إدماج الفئات التي استبعدت أو التي اضطرت إلى كسب رزقها عن طريق العمالة المتقطعة والهشة.

٤٥ - وفي بعض المناطق، هناك أيضا إدراك متزايد بأن تعزيز النمو الشامل والمستدام يتطلب مؤسسات أقوى معنية بسوق العمل، بما في ذلك نظم للأجور تكفل اتساق نمو الأجور مع نمو الإنتاجية. ويقال إن ارتفاع مستويات الأجور والدخل ييسر نمو الأسواق المحلية ويحد من الاعتماد على صادرات الصناعات التحويلية ذات الأجور المنخفضة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي. وسيتاح للعديد من البلدان أيضا خيار تعزيز العمالة في الأنشطة المتصلة بحماية البيئة، من قبيل إدارة الأراضي، وحفظ الغابات، وإدارة المياه، وإنتاج الطاقة النظيفة واستخدامها؛ وتحديد المباني؛ ونظم إعادة التدوير وتقليل النفايات.

رابعا - كفالة التنمية المستدامة

٤٦ - يواجه العالم تحديات في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ ما زال ما يزيد على بليون من الناس يعيشون في فقر مدقع؛ والتفاوت في هذه الأبعاد مرتفع؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تهدد الحياة على الكوكب. ويقتضي تحقيق التنمية المستدامة إجراءات عالمية يكون من شأنها الوفاء بالتطلعات المشروعة صوب إحراز مزيد من التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق نمو قوي وتوفير فرص العمل، مع حماية البيئة في الوقت ذاته.

ألف - المدن المستدامة بوصفها حيز العيش الأولي للإنسان

٤٧ - منذ عام ٢٠٠٧، يعيش ما يزيد على نصف سكان العالم في المناطق الحضرية ويقدر أن هذه النسبة ستصل إلى ٦٦ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠^(١٤)، مقابل ١٠ في المائة في بداية القرن العشرين.

٤٨ - وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يبلغ سكان الحضر في العالم ما مجموعه ٦,٣ بلايين نسمة، يتركزون في مدن أفريقيا وآسيا. ومن المرجح أن هاتين القارتين ستضمنا غالبية الثلاثة بلايين نسمة الإضافية من سكان الحضر في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن المراكز الحضرية الأفريقية ستضم أكثر من بليون شخص بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما سيمثل نحو ثلاثة أضعاف عدد سكان الحضر في أمريكا الشمالية، وضعف عدد سكان الحضر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أو في أوروبا، وهو عدد مماثل لعدد سكان الحضر في الصين في ذلك الوقت.

٤٩ - وثمة تنوع إقليمي كبير في أنماط التحضر وتنوع أكبر في مستوى ووتيرة تحضر فرادى البلدان. فعلى سبيل المثال، ما يزيد على ثلاثة أرباع منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في المتوسط، مناطق حضرية بدرجة كبيرة، في حين أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية لا يزال يغلب عليها الطابع الزراعي - غير أنه من المنتظر أن تتسارع وتيرة تحضرها خلال العقود المقبلة^(١٥). وفي المتوسط، يعيش ٧٨ في المائة من سكان المناطق المتقدمة في المراكز الحضرية، بينما يقل متوسط نسبة سكان الحضر في آسيا وأفريقيا عن ٥٠ في المائة. وفي حين أن سكان الحضر في بعض البلدان النامية قد يمثلون أقل من ٢٠ في المائة، فإنهم في بلدان كثيرة أخرى قد يزيدون عن ٦٠ في المائة من مجموع السكان. ويضاف إلى ذلك أن سكان الحضر في البلدان المنخفضة الدخل يتركزون بشكل شديد في عدد صغير للغاية من المدن، وهو ما يتباين مع نمط التحضر الأكثر تناثراً في المناطق المتقدمة^(١٦).

٥٠ - وتمثل آفاق التحضر فرصة هائلة للاستثمار في الهياكل الأساسية وتحسين تخطيط المدن وكفاءتها والقدرة على تحمل تكاليف الحياة فيها، ومن ثم الإسهام في خفض الأثر

(١٤) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision* (نيويورك، ٢٠١٤).

(١٥) *World Economic and Social Survey 2013: Sustainable Development Challenges* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.C.1).

(١٦) الأمم المتحدة، *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision*.

الإيكولوجي للمستوطنات البشرية. وينبغي للبلدان النامية اغتنام هذه الفرصة والاستثمار في هذه المساعي في أسرع وقت ممكن.

٥١ - وستظل المدن المتوسطة والكبيرة في الكثير من البلدان النامية تواجه تحديات في الوفاء باحتياجات سكانها الحضريين، بمن فيهم عدد متزايد من قاطني الأحياء الفقيرة في ظروف غير آمنة^(١٧). ويصح ذلك بوجه خاص في ما يتعلق بالسكن والهياكل الأساسية والنقل والطاقة والعمالة، وكذلك في ما يتعلق بالخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. وسيكون من الضروري أيضا بناء القدرة على مواجهة الأثر الضار المترتب على المخاطر الطبيعية. فهذا قد يهدد القدرات المؤسسية للمدن والجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى معالجة المشاشة المالية. وسيتمتع أيضا على المدن في البلدان المتقدمة والنامية على السواء تقليل أثرها الإيكولوجي إلى أدنى حد عن طريق اعتماد أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك.

٥٢ - وثمة حاجة إلى رؤية متكاملة تشمل المكونات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية للتخضر. ويعني هذا تسخير أوجه التآزر والكفاءة بين أنشطة مثل إنتاج السلع، واستهلاك الطاقة، والنقل العام، والتنوع البيولوجي، وصحة الإنسان. ويمكن تحقيق أوجه تآزر قطاعية بين تصريف النفايات وإعادة تدويرها وسبل الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؛ وبين المحافظة على جودة الهواء والنقل العام المراعي للبيئة؛ وبين إنتاج وتوزيع مصادر الطاقة المتجددة وإمكانية الحصول على الطاقة الخضراء، وهو ما من شأنه أن يتكامل مع الهدف المتمثل في الحد من أوجه عدم المساواة وأن يحسّن سبل الحصول على التعليم والصحة^(١٨).

٥٣ - والاستثمار هو العنصر الحفاز الكامن وراء تحقيق كل مكون من مكونات الاستدامة الحضرية. ويتيح التغلب على تحديات بناء مدن مستدامة فرصة سانحة لتحقيق استثمار متكامل في التحول الصناعي، وتحسين الهياكل الأساسية، والتنمية الاجتماعية، والإدارة البيئية. ويقتضي بناء مدن مستدامة الاستثمار في مجالات مثل مصادر الطاقة المتجددة؛ والكفاءة في استخدام المياه والكهرباء؛ وبناء المدن المتضامة؛ وإعادة تجهيز المباني وزيادة المساحات الخضراء؛ وتوفير وسائل نقل عامة سريعة ويُعول عليها وفي متناول الجميع؛ وتحسين نظم تصريف النفايات وإعادة تدويرها. وتحتاج المدن في البلدان الفقيرة إلى موارد

(١٧) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، *State of the World's Cities 2010/2011: Bridging the Urban Divide* (نيروبي، ٢٠١٠).

(١٨) الأمم المتحدة، *World Economic and Social Survey 2013*.

لدعم نقل التكنولوجيا الخضراء وتنمية القدرات، وتحسين سبل الحصول على مساكن مبنية بشكل سليم، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والصحة، والتعليم.

٥٤ - ويتعين على استراتيجيات الاستثمار الوطني أن تنظّم مختلف الإجراءات حسب الأولوية وفقاً لمستوى التنمية والسياق الاجتماعي - الاقتصادي المحدّد. وفي الكثير من المدن الكبيرة في البلدان الفقيرة، يتسم الاستثمار في الخدمات العامة بعدم كفايته. وتطرح أيضاً الأهمية المتزايدة المتوقعة للمستوطنات الحضرية الصغيرة والمتوسطة تحديات تواجه الاستثمار في الهياكل الأساسية السليمة والحد من التعرّض لمختلف أنواع المخاطر (مثل مخاطر الصحة، والكوارث). وتحتاج المدن في أقل البلدان نمواً، بوجه خاص، إلى الموارد لدعم توفير فرص العمل اللائقة للأعداد الكبيرة من سكان الحضر الذين يعانون من نقص التشغيل وتقل في أحوال كثيرة فرص استفادتهم من ظروف السكن الجيدة، والكهرباء، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية، والصرف الصحي، والمدارس. أما البلدان ذات الدخل فوق المتوسط والعالي التي يتمتع سكانها الحضريون بالفعل بإمكانية الحصول على الخدمات العامة الأساسية، فهي تواجه صعوبات في زيادة كفاءة استعمال الطاقة والمياه، والحد من حجم النفايات، وتحسين نظم إعادة التدوير المتبعة فيها.

٥٥ - ويمكن تحديد أولويات السياسة العامة وفقاً لقدرات المدن، وللتحديات الملحة، ولاستراتيجيات التنمية الوطنية. فعلى سبيل المثال، يحظى الإسكان في كمبالا بالأولوية لأن ٦٠ في المائة من سكانها يقطنون في أحياء فقيرة، في حين أن إحدى الأولويات في باريس تتمثل في النجاح في تنفيذ برامج العزل في المباني القديمة بغرض تحسين كفاءة استخدام الطاقة لدى الأسر المعيشية. وبالمثل، يحظى مشروع الهواء النقي بمدينة إيلو في بيرو بأهمية فائقة في مدينة أسفرت أنشطتها التعدينية عن أحد أعلى مستويات تلوث الهواء في العالم. ومن الضروري تحسين الهياكل الأساسية للمياه من أجل تحسين نوعية وكفاءة استخدام المياه في منطقة حضرية كبيرة مثل مكسيكو، في حين أن حماية المياه الجوفية بغرض كفالة إمدادات مياه الشرب المأمونة في فريبورغ وتقليل استهلاك الفرد من المياه في شنغهاي يشكلان أولويتين رئيسيتين.

٥٦ - ومن شأن الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في المستوطنات الريفية أن يحفز على الحد من الهجرة الخارجة عن نطاق السيطرة من الريف إلى الحضر التي تؤدي إلى ظهور المستوطنين الحضريين ونمو الأحياء الفقيرة. وبالرغم من أن لكل موقع شكلاً مختلفاً من حيث استخدام الأراضي والموارد والإمكانيات، فإن التكامل النسقي للتخصصات المحددة والمواقع الاستراتيجية لمختلف القرى والبلدات والمدن هو الكفيل بجلب التنمية

المستدامة إلى المناطق الحضرية والريفية على السواء. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن إطلاق شرارة التنمية المستدامة في بعض بلدان جنوب شرق آسيا خلال السنوات الخمسين الأخيرة شمل تحسين التنمية الاجتماعية في القطاع الريفي، وزيادة الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي والتغذوي، ودعم قدرات صنع القرار لدى المزارعين.

باء - الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي

٥٧ - سُجِّل تقدُّم كبير نحو تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية - أي أولئك الأفراد غير القادرين على الحصول بشكل منتظم على غذاء كافٍ لعيش حياة مفعمة بالحيوية والصحة - من ٢٣,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٤,٣ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. بيد أن التقدم المحرز خلال العقد المنصرم كان أبطأ مقارنة بالتقدم المسجَّل في تسعينات القرن الماضي. وقُدِّر أن ما مجموعه ٨٤٢ مليون شخص، أو قرابة شخص من كل ثمانية أشخاص في العالم، كانوا يعانون من الجوع المزمن في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء الأشخاص (٨٢٧ مليون شخص) تقطن في المناطق النامية^(١٩).

٥٨ - ومن أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذوي، من الحيوي إحداث تحول في القطاع الزراعي بطريقة مستدامة. ومواكبة الطلب المتزايد على الغذاء بإمداد ملائم ومستدام يُبرز الأبعاد الاقتصادية والتقنية والبيئية لهذا التحدي. فالطلب على الغذاء يتزايد من حيث القيم الكلية ومن حيث نصيب الفرد، بالتوازي مع نمو السكان والدخل، فضلاً عن تغيُّر النظم الغذائية. وفي الوقت نفسه، تتزايد القيود والتكاليف على جانب العرض، بالنظر إلى ندرة الأراضي والمياه، وآثار تغير المناخ، وارتفاع أسعار الطاقة. ويضاف إلى ذلك أن نحو ثلث الغذاء المنتج لا يُستهلك، بسبب الهدر على طول سلسلة القيمة الغذائية^(٢٠).

٥٩ - ولذا فكفالة إنتاج مستدام لقدر كافٍ من الطعام المغذي للجميع يتطلب زيادة الإنتاجية الزراعية، لا سيما في العالم النامي، والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية بوجه أعم، من أجل زيادة الإنتاج وتقليل الهدر والحد من الآثار البيئية الخارجية. والتشجيع على إدخال التكنولوجيات المتقدمة والممارسات الزراعية المستدامة سيكتسي أهمية مركزية في تحسين الإنتاجية وتقليل الأثر البيئي إلى الحد الأدنى، لا سيما في البلدان النامية التي تمثل فيها الزراعة

(١٩) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٤. متاح على الرابط <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2014/Arabic2014.pdf>

(٢٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢ (روما، ٢٠١٢).

نصيباً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي، والتي ما زالت تواجه حالات نقص كبيرة في الإنتاجية. ويمكن، على سبيل المثال، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعريف أصحاب الحيازات الصغيرة بتقنيات الزراعة الجديدة وأسعار السوق^(٢١)، واستخدامها أيضاً في تحسين تتبع الثروة الحيوانية^(٢٢). وسيكون للمزيد من الاستثمار في البحث والتطوير أهمية فائقة في زيادة الإنتاجية، غير أنه سيتعين أيضاً أن يكون تحسين نشر وتكييف التكنولوجيا القائمة في المناطق الإيكولوجية - الزراعية المختلفة جزءاً من الحل. وثمة حاجة كذلك إلى استراتيجية أوسع نطاقاً للتنمية الريفية، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية بهدف تحسين التواصل بين المنتجين وأصحاب الحيازات الصغيرة وأسواق المنتجات، وهو الأمر الذي من شأنه تقليل النقل والتلوث والمدر على طول عملية إنتاج الأغذية.

٦٠ - ولما كان فقر الدخل أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون إمكانية الحصول على الغذاء، فإن زيادة مستوى دخل الأسر المعيشية الفقيرة سيساعدها على الحصول على غذاء ملائم كما وكيفا، ومن ثم تقليل انتشار سوء التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة. غير أن التفاوتات الكبيرة في القطاع الريفي، ولا سيما في توزيع الأصول - مثل الأراضي والمياه ورأس المال والتعليم والصحة - تُشكل عقبة يتعين معالجتها من أجل تعزيز الأمن الغذائي. والمسألة الأساسية المتمثلة في التمييز في القطاع الريفي، بما في ذلك التمييز ضد النساء، تدعو أيضاً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. وإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً أن تكون آليات الحماية الاجتماعية الممولة من خلال تعبئة الإيرادات المحلية بشكل أكثر تدرجاً جزءاً من استراتيجية أوسع لتيسير حصول الفئات ذات الدخل المنخفض على الغذاء، خصوصاً خلال الصدمات الاقتصادية.

٦١ - ومعالجة مشكلة سوء التغذية بجميع أشكالها تقتضي إدخال تغييرات عميقة على استهلاك الأغذية والعادات الغذائية. وتوجيه الاستهلاك الغذائي نحو "نظم غذائية مستدامة"، أي أقل كثافة من حيث استهلاك الموارد، ونظم غذائية أكثر فائدة من الناحية التغذوية سيكون أمراً بالغ الأهمية لاستدامة المنظومة الغذائية. ومن شأن هذه التغييرات أيضاً أن تحسن الظروف الصحية المرتبطة بقلّة تنوع النظام الغذائي، بما في ذلك السمنة. والحد من هدر الأغذية من جانب المستهلكين سيسهم أيضاً إلى حد كبير في استدامة المنظومة الغذائية.

(٢١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

(٢٢) Deloitte, "eTransform Africa: agriculture sector study: sector assessment and opportunities for ICT" (٢٢)

٤ شباط/فبراير ٢٠١٢. متاح على الموقع الشبكي: www.worldbank.org.

٦٢ - ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات تزيد من القدرة على التكيف مع تقلب أسعار الأغذية، وتقلب المناخ. وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية استعراض السياسات التجارية للتأكد من أنها تدعم الأمن الغذائي والتغذوي، وفي الوقت نفسه إنشاء نظام شفاف لمعلومات أسواق المواد الغذائية يتضمن معلومات متاحة في أوانها عن المخزونات على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن الضروري تحسين موثوقية وتوقيت نظم الإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع التركيز على البلدان المعرضة بوجه خاص للصدمات المتعلقة بالأسعار وحالات الطوارئ الغذائية. والنظام التجاري العالمي الحالي أيضا في حاجة إلى الإصلاح حتى يمكن تزويد أفقر الناس بسبل الوصول إلى الأسواق بشكل عادل ومنصف. وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك لدى الأغنياء من البلدان والمستهلكين، بما في ذلك العادات الغذائية، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في ضمان الأمن الغذائي والتغذوي في العالم. وسيكون من الضروري الاستعانة بالدعائية، والدعوة، والتثقيف، والتشريعات للحد من ارتفاع معدلات هدر الأغذية في المنازل ومؤسسات البيع بالتجزئة في البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، يمكن أيضا للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى زيادة التمويل لأغراض الاستثمار، ولا سيما الاستثمار العام في القطاع الزراعي. وفي العديد من البلدان النامية، يجب زيادة حصة الزراعة في الإنفاق العام بهدف تحسين النظام الزراعي. ومن الضروري للقطاع العام أن يضطلع بدور رائد في الاستثمار في العديد من المجالات مثل البنى التحتية الريفية (الطرق، والكهرباء، وإمدادات المياه)، والبحث والتطوير^(٢٣)، وتكنولوجيات جمع المحاصيل، وذلك بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية والحد من الهدر. وزيادة الاستثمار في هذه المنافع والخدمات العامة الزراعية من شأنه أيضا حشد الاستثمارات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد زيادة الاستثمار العام في تنمية قدرات المجتمعات المحلية والبنى التحتية الاجتماعية أمرا لا غنى عنه في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وسبل العيش في المزارع الصغيرة.

(٢٣) في البلدان النامية التي ما زال البحث والتطوير في المجال الزراعي ضعيفا نسبيا، ينبغي أن ينصب تركيز مؤسسات البحوث العامة في المقام الأول على تكييف التكنولوجيا مع الظروف الزراعية الخاصة والأحوال الإيكولوجية - الزراعية.

ثالثا - دور الأمم المتحدة

٦٤ - يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في إدارة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، والحد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان.

٦٥ - ومن الأمثلة المحورية في مجال التنمية الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الترويج للأهداف الإنمائية للألفية. فهذه الأهداف التي تركز على القيم والمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية، تمثل عزمًا على الصعيد العالمي على عدم ادخار أي جهد في سبيل تخليص جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان من براثن الفقر المدقع. ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، قامت الحكومات وشركاء آخرون في جميع أرجاء العالم بالتعبئة من أجل معالجة أبعاد الفقر الكثيرة. وقد أسفرت هذه الجهود عن أوجه تقدم لم يسبق لها مثيل في مجال التنمية البشرية. فعلى سبيل المثال، حقق العالم الغاية المنشودة المتعلقة بالحد من الفقر قبل الموعد المحدد بخمس سنوات، إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في المناطق النامية من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وبالمثل، تحققت أيضا الغاية المتعلقة بمياه الشرب المأمونة قبل الموعد المحدد بخمس سنوات. والإنجازات الرئيسية التي تحققت في الأهداف الإنمائية للألفية واضحة أيضا في مجال التعليم الابتدائي وفي مجال مكافحة الملاريا والسل، إلى جانب أوجه تحسن ملموسة في جميع الغايات المتعلقة بالصحة. وفي السنوات الأخيرة، قامت الأمم المتحدة أيضا بدور مهم في التشجيع على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجالات التي تشهد أوجه قصور وتفاوتا في التقدم المحرز، من قبيل الغايات المتصلة بالحد من الجوع، والمساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال، والوفيات النفاسية، والاستدامة البيئية.

٦٦ - وفي الوقت نفسه، تقود الأمم المتحدة عملية على نطاق العالم في سياق تعزيز خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولأن العالم قد تغير تغيرا جذريا منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في مطلع الألفية، فإن فترة ما بعد عام ٢٠١٥ تتطلب رؤية جديدة ووضع إطار جديد للتنمية العالمية من أجل الجميع. وقد أصبحت التنمية المستدامة، التي تتحقق عن طريق التكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف البيئي، المبدأ التوجيهي والمعياري التشغيلي على الصعيد العالمي.

٦٧ - وتشمل العناصر الرئيسية للرؤية الجديدة الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ما يلي: العالمية، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله، والتحول الاقتصادي الشاملة، والسلام والحوكمة، وإقامة شراكة عالمية جديدة^(٢٤).

٦٨ - وجرى التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستركز على أربعة عناصر أساسية هي: رؤية بعيدة المدى تشمل عرضاً مقنعاً، ومجموعة من الأهداف والغايات المركزة، وشراكة عالمية من أجل حشد وسائل التنفيذ، واستعراضاً قائماً على المشاركة وإطاراً للرصد والمساءلة.

٦٩ - وقد أحرز الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي أنشئ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تقدماً في عمله في ما يتعلق بوضع مجموعة من الأهداف والغايات العالمية المركزة، وقدم توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين من أجل إجراء مزيد من المداولات.

٧٠ - وتقوم لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، التي أنشئت في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بوضع الصيغة النهائية لتقريرها الذي يقترح خيارات في ما يتعلق بوضع استراتيجية فعالة ومستدامة لتمويل التنمية. وتقدم مقترح طموح سيساعد على المضي قدماً بالمناقشة المتعلقة بحشد الموارد المالية واستخدامها بفعالية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون التقرير أيضاً بمثابة مساهمة مهمة في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يشكل هذا المؤتمر معلماً بارزاً في تعزيز توافق الآراء بشأن شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية تقوم على أساس إطار تمويلي كلي وشامل.

٧١ - وسيستند تقرير توليفي إلى العمل الجاري في ما يتعلق بوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ومن بين مدخلات أخرى، سيعتمد التقرير على أعمال الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمناقشات المواضيعية التفاعلية والمناسبات الرفيعة المستوى التي نظمها رئيس الجمعية العامة من أجل تمهيد الطريق لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

(٢٤) انظر تقرير الأمين العام المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (A/68/202).

٧٢ - وشكلت جلسة التحوار التي نظمتها الجمعية العامة بشأن "العناصر اللازمة لإطار للرصد والمساءلة من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" فرصة مهمة لمناقشة العناصر الرئيسية لإطار الرصد والتقييم والمساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد قدم منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤ وعمليته التحضيرية توجيهاً بشأن الخصائص الرئيسية الممكنة لإطار فعال وشامل للرصد والمساءلة لما بعد عام ٢٠١٥ خاص بالتعاون الإنمائي. وتناول أيضاً اجتماع عام ٢٠١٤ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مسألة استعراض التنفيذ من جانب جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٣ - وتحل في عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية الأربعون للإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وما زالت التطلعات الواردة في هذا الإعلان مهمة للغاية في يومنا هذا في السياق العام لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي.